

أثر السياق اللغوي في تعدد الأوجه الإعرابية للأسماء (دراسة نحوية لغوية لبعض آي من سورة البقرة)

خلود عبدالله العمر (*)

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

(قدم للنشر في 1437/5/12هـ؛ وقبل للنشر في 1438/6/1هـ)

ملخص البحث : لقد حاول البحث التركيز على مجموعة قضايا أهمها:

- التأكيد على أن المفسرين والنحاة واللغويين قد أدركوا العلاقة التكاملية بين اللفظ ومعناه، وأنها أصل واحد (معني ومبني) لا يمكن فصله أو تجزئته. كما أنها يمثلان وحدة دلالية واحدة في إيضاح المعنى وتفسيره. وأن ذلك ليس نتاج الدراسات اللغوية الحديثة.
- أن مفهوم السياق عندهم قد ظهر على المستوى العملي الوظيفي أكثر منه على المستوى النظري الفكري، بدليل تحليلهم آراءهم النحوية المتعددة فيما يخص الوظيفة النحوية للأسماء واستنتاج أقواها تبعاً للمعطيات السياقية المتعددة، وحضور جميع عناصر السياق اللغوي في آرائهم في تفسير سورة البقرة وإعرابها، بل وظهور فكرة تضافر القرائن في احتجاجهم بقوة بعض الأوجه الإعرابية عن غيرها.
- أن تعدد الأوجه الإعرابية للاسم الواحد في سياقه اللغوي راجع إلى أثر شخصية المفسر واللغوي وثقافتها واجتهادها في تلقي المعطيات السياقية المختلفة في النص الواحد وفهمها، وانتهاجهم المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل السياق ووصف جميع جوانبه المختلفة.

الكلمات المفتاحية: أثر/ السياق/ الأسماء/ سورة البقرة.

The Effect of the Linguistic Context on Variation of the Parsing of Nouns: A Linguistic-Syntactic Study of some Verses of Surah al-Baqara

Kholoud Abdullah Bin Omar (*)

Princess Nourah Bint Abdulrahman University

(Received 21/02/2016; accepted 28/02/2017)

Abstract: This research highlights the fact that commentators, grammarians and linguists have already recognized the integration between words and their meanings. They constitute one entity composed of meaning and form, inseparable they are. Both form one semantic unit that plays its role in revealing and communicating meaning(s). Actually, this is not one of the results of the new linguistic studies. In this research, the concept of context for them is argued to have functionally employed other than ideationally theorized. This is evidenced by the various analyses of their multiple syntactic views regarding the syntactic roles of nouns, and reaching the strongest view based on the available contextual input. It is also proved by the inclusion of all linguistic context elements in their interpretation and parsing of the verses of surah al-Baqara. Moreover, another proof is the idea of “evidences



DOI: 10.12816/0037195

(*) Corresponding Author:

Faculty of Arts, Department of Arabic Language,
Princess Nourah Bint Abdulrahman University,
Riyadh, Saudi Arabia, P.O.Box:84428, Kingdom of
Saudi Arabia.

e-mail:k.alomar@windowslive.com

(*) للمراسلة:

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الأميرة
نورة بنت عبد الرحمن - الرياض - المملكة العربية السعودية،
ص.ب:84428، المملكة العربية السعودية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، أما بعد:

فإن من نافلة القول أن البحث في القرآن وعلومه يعد مطلباً شرعياً، وهو مطلب يتطلب سعة من الثقافة في علوم شتى، والوقوف عليها خاصة: (كتب التفسير وكتب اللغة)؛ ولذا فإن تلك الدراسة قد حاولت السير في هذا الميدان؛ لتركز جزءاً من الضوء على بعض آي من سورة البقرة، أعظم سور القرآن وأطولها، قال فيها محمد_ صلى الله عليه وسلم: (إن أخذها بركة وتركها حسرة) (صحيح مسلم 804) كما تنظر في أثر السياق اللغوي في تعدد بعض الأوجه الإعرابية للاسم الواحد في بعض آي هذه السورة.

والمفسرون، في اختيار الوظيفة النحوية للأسماء.

ولتحقيق ذلك فإن هذه الدراسة قد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تتبع بعض هذه المواضيع وملاحظتها والتي تعددت فيها الأوجه الإعرابية للاسم الواحد عند النحاة والمفسرين في كتب النحو والتفسير، وإعراب القرآن، التي تم فيها تقوية وجه دون آخر اعتداداً بأحد قرائن السياق، واستعراض هذه الأوجه، وتحليل آراء قائلها، وربط الآراء والترجيحات بالمعطيات السياقية المختلفة.

إن طبيعة الدراسة قد تطلبت أن تكون في مبحثين

خلاف (التمهيد) الذي فيه:

- تعريف السياق وأقسامه.
- لمحة عن اعتداد العلماء بالسياق في تحديد المعاني.

المبحث الأول: اعتداد النحاة والمفسرين بسياق اللفظ في ترجيح الأوجه الإعرابية للأسماء.

المبحث الثاني: اعتداد النحاة والمفسرين بسياق المقام (المعنى) في ترجيح الأوجه الإعرابية للأسماء.

الخاتمة وفيها أهم النتائج، والتوصيات.

والمصادر والمراجع.

الدراسات السابقة:

أ/ السياق القرآني وأثره في الترجيح الدلالي، للمثنى عبدالفتاح محمود، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2005م.

وهذه الدراسة تهدف إلى:

- الكشف عن جذور نظرية السياق عند مفسري القرآن الكريم ومعريه على المستوى العملي الوظيفي؛ وأن هذه النظرية ليست وليدة النتاج الغربي.
- إبراز اعتدادهم بجميع عناصر السياق بشقيها اللفظي والمقامي، وأثر ذلك في تعدد الأوجه الإعرابية للأسماء.
- إبراز دور تضافر القرائن في تقوية وجه دون آخر للألفاظ داخل سياقاتها.
- الكشف عن أهم قرينة اعتد بها العربون،

وفي جميع ما تقدم دلالة على كون السياق مشتقاً على المساق أوله وآخره.

وهو في الاصطلاح كما عرفه (حسان، 1413هـ، ص: 375) بأنه: التوالي من جانبيين: جانب سياق النص، ويراد به توالي العناصر التي يحقق بها التراكيب والسبك، وجانب سياق الموقف، ويراد به الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي، وكانت ذات علاقة واتصال به.

فجانب سياق النص عنده يشمل مستويات اللفظ المعجمية، والدلالية، وهو سياق داخلي، لا يخرج عن حدود العبارة المفووظة.

وجانب سياق الموقف، وهو سياق المقام ويشمل جميع الظروف الخارجية الملازمة للنص المفووظ، زمانية كانت أم مكانية، وحال الأشخاص المتكلمين، والمخاطبين، ويسمى أيضاً في الدراسات اللغوية الحديثة بالمرح اللغوي، ويسميه فيرث: سياق الحال، كما يمكن أن يقسم هذا الجانب إلى ثلاث مستويات مختلفة: المستوى العاطفي والمستوى الثقافي، ومستوى الموقف، ولكل مستوى من هذه المستويات دور مهم في تحديد دلالات الألفاظ ومعانيها.

- لمحة عن اعتداد العلماء بالسياق في تحديد المعاني:

اعتد العلماء من مفسرين ونحاة وبلاغيين بالسياق اللفظي والمعنوي معاً، وجعلوها السبيل الأمثل في فهم الموقف اللغوي، ومكوناته التركيبية.

ب/ السياق القرآني وأثره في الكشف عن المعاني، لزيد عمر عبدالله، مجلة جامعة الملك سعود، م15، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية.

ج/ قرينة السياق وأثرها في النص القرآني لعبد الباقي الخزرجي، مجلة كلية التربية الأساسية العدد 68، 2011، الجامعة المستنصرية.

د/ السياق القرآني وأثره في التفسير، لعبدالرحمن المطيري (دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن، جامعة أم القرى.

التمهيد

- تعريف السياق وأقسامه:

السياق في اللغة من السوق، وهو سوق الإبل وغيرها يسوقها سوقاً وسياًقاً، وانساق الإبل وتساوقت إذا تابعت، والمساوقة: المتابعة، والمنساق: التابع (الأزهري، 1964م. 9/ 234؛ ابن منظور، 1414هـ).

وجاء أيضاً: وساقه الجيش: مؤخره (الفيروزآبادي، 1426هـ. 895).

وجاء في وصف مشية النبي _ صلى الله عليه وسلم: كان يسوق أصحابه، أي يقدمهم ويمشي خلفهم تواضعاً، ولا يدع أحداً يمشي خلفه.

1. فسيوييه (1983م، 2/130) مثلاً في كتابه (الكتاب) يشير إلى أهمية وجود القرينة المصاحبة للموقف اللغوي والتي تغني عن ذكر بعض العناصر المستقرة في ذهن المتكلم فيقول: (وذلك إذا رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفته فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله).
2. وعبد القاهر الجرجاني في كتابه أسرار البلاغة (الجرجاني، 1412هـ، ص: 4) - الذي يعد عند كثير من الباحثين واضع نظرية النظم - يرى أن جمال العبارة ليس في اللفظ، بل في نظم الكلام، وسياقه، وأسلوبه، وضرورة مطابقة الكلام لمقتضى الحال.
3. ويشير ابن دقيق العيد إلى أهمية القرائن والسياق في كتابه إحكام الأحكام (ت: الفقهي وشاكر، 1372هـ، 2/225) فيقول إنها هي المرشدة إلى بيان المجملات، وتعيين المحتملات.
4. ويقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى (ابن تيمية، 1416هـ، 6/124): إن الدلالة في كل موضع بحسب سياقاته، وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية.
5. ويشير الكلبي (1415هـ، 1/9) إلى أهمية النظر في السابق واللاحق من الكلام فيقول: «أن يشهد بصحة القول سياق الكلام، وبدل على ما قبله وما بعده...».
6. ويذكر السعدي في تفسيره (معلا، 1423هـ، ص: 26) أهمية النظر في أسباب النزول، وأحوال الأشخاص، والأرض، والأمكنة المحيطة بالنص، وأنها عنصر أساس في فهم ملابسات اللفظ ومراد المعنى.
7. وفي أهمية النظر في عود الضمير ومرجعته يقول (الكلبي، 1415هـ، 4/241) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ * وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ [العاديات: 7-] - يحتمل أن يعود الضمير في (إنه) على (الإنسان) أو على (رب الإنسان)، ولكن النظم الكريم يدل على عوده على ﴿الْإِنْسَانَ﴾ وإن كان هو الأول في اللفظ بدليل قوله بعده ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ فإنه للإنسان بلا منازع، وتفريق الضمائر يجعل الأول للرب، والثاني للإنسان وهذا لا يليق بالنظم الكريم.
8. وبضرورة النظر إلى مقاصد المتكلم وعاداته الاجتماعية والأخلاقية وحركاته المصاحبة للحدث اللغوي يقول (الشاطبي، 1425هـ، 4/21): (وجوه الاستعمال كثيرة، ولكن ضابطها مقتضيات الأحوال التي هي ملاك البيان).
9. وفي تقدير العناصر المحذوفة المستنبطة من نظم الكلام وفحواه، يقول (العز بن عبدالسلام، 1407هـ، ص: 250):

إبراهيم - عليه السلام - على هذا المعنى مختصاً ببناء الكعبة، وإسماعيل مختصاً بالدعاء (الخلبي 1406، 2/114)، وقالوا ذلك؛ لأن إسماعيل كان حينئذٍ طفلاً صغيراً.

الثاني: أن الواو لعطف المفردات، و(إسماعيل) عليه السلام معطوف على (إبراهيم) عليه السلام، مشترك معه بالفاعلية، وتكون (ربنا تقبل منا) معمولة لحال مقدرة منهما معاً تقديرها: قائلين ربنا تقبل منا.

ومن قال بالرأي الثاني جعله الأظهر، واعتد بأميرين:

1. قراءة أبي بن كعب وعبدالله بن مسعود بإظهار جملة (يقولان) في مصحف عبدالله ابن مسعود: (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل يقولان ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم) (الفراء، د.ت، 1/78، الزمخشري، 1418هـ، 1/322).

2. إجماع أهل التأويل (البيضاوي، 1421هـ، 1/534؛ السيوسي، 1427هـ، 1/74) على أن إسماعيل - عليه السلام - كان مشاركاً والده ببناء البيت، يقول الطبري (1414هـ، 1/712) في ذلك: (وإنما قلنا ما قلنا من ذلك بإجماع جميع أهل التأويل على أن إسماعيل معني بالخبر الذي أخبر الله عنه، وعن أبيه أنها كانا يقولانه.

وهذا موضع من المواضع التي تضافرت

«المحذوفات التي يجوز حذفها والنطق بها بمثابة المنطوق به لفظاً ومعنى فلا يحذفون إلا ما لو نطقوا به لكان أحسن، وأفصح، وأكمل في ملاءمة لفظ ذلك السياق، ومعناه، ولا يحذفون ما لا دليل عليه».

المبحث الأول: اعتداد النحاة والمفسرين بالسياق اللفظي في ترجيح الأوجه الإعرابية للأسماء

للسياق اللفظي قرائن (الخرجي، 2011، ص: 117) يدور في فلكها ويستمد منها تأثيراته وهي المرجع في تحديد دلالات ألفاظه، وقد تتضافر هذه القرائن فيما بينها وتكون كالعلاقات الهادية إلى المعنى المقصود. ومن أبرز هذه القرائن التي أعتد بها في سورة البقرة:

1 - الاعتداد بسياقات القرآن وقراءته:

نظر معربو القرآن الكريم إلى أن القرآن وحدة متكاملة بسياقاته، وقراءته، يبين بعضه بعضاً أو على أنه «لفظة واحدة وخبر واحد موصول بعضه ببعض، ومضاف بعضه إلى بعض، ومبني بعضه على بعض» (ابن حزم، د.ت، ص: 2:35).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: 127]

جاء في إعراب (إسماعيل) وجهان (العكبري، 1418هـ، 1/98، الخلبي، 1406هـ، 2/479): الأول: أن الواو للحال، و(إسماعيل) مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره (وإسماعيل يقول...)، ويكون

1. مجيء قراءة علي بن أبي طالب وعبدالله بن مسعود (وآمن المؤمنون) (الخلبي، 1406 هـ، 691/2، أبو حيان، 1983 م، 756/2) حيث أظهرت هذه القراءة ما دلت عليه واو العطف التي تفيد التشريك في الحكم بين المفردات في الوجه الأول. وقد اعتد أبو حيان (1983 م، 756/2) بهذه القراءة على قوة الوجه الأول؛ مما يدل على أن القرآن بقراءاته المتعددة وسياقاته المتعددة وحدة واحدة يعضد بعضه بعضاً.
2. مجيء (المؤمنون) معطوفة على الرسول أقوى في بيان تبعيتهم له وأنهم معه فيما آمن به. إلا أنه قدّم عليهم لأن إيمانه هو المتقدم (أبو حيان، 1995 م، 419/1) وهم التابعون.
3. أن القول بالوجه الثاني يحتاج إلى تقدير رابط محذوف يربط جملة الخبر (كل آمن) بالمبتدأ (المؤمنون) وتقديره (كل منهم آمن). وعدم القول بدعوى الحذف أقوى من ادعائه. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: 105].
- جاء في (ولا المشركين) قولان على أن (لا) فيهما زائدة للتوكيد (الخلبي، 1406 هـ، 53/2 أبو حيان، 1983 م، 545/1):
- الأول: أن تكون معطوفة على موضع (الذين)، فيقتضي ذلك رفعها؛ إلا أنها خفضت على الجوار،
- فيه القرائن المعنوية مع اللفظية وإن كانت قرينة الاعتداد بقراءات القرآن هنا هي الظاهرة، إلا أن النظر في مقتضى حال إبراهيم وابنه إسماعيل وما بينهما من الأمور الحياتية كانت محط نظر المفسرين عند ترجيحهم لأحد الأوجه الإعرابية.
- ومن الاعتداد بقراءات القرآن أيضاً قوله تعالى: ﴿أَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ كِتَابَهُ وَكُتِبَ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: 285].
- جاء في (المؤمنون) وجهان (العكبري، 1418 هـ، 1 ص: 190؛ الزمخشري، 1418 هـ، 518/1، الخلبي، 1406 هـ، 691/2، ابن عاشور، 1984 م، 132/3):
- الأول: أن تكون معطوفة على فاعل (آمن) وهو الرسول. والواو لعطف المفردات ويحسن الوقوف على (المؤمنون) آنذاك، لأن معنى الكلام عندها تام.
- الثاني: أن تكون مبتدأ، و(كل) مبتدأ ثان، وخبره (آمن) والجملة الاسمية (كل آمن) في موضع الخبر لـ(المؤمنون)، وعلى هذا فالواو لعطف الجملة، ولا يحسن الوقوف على (المؤمنون) آنذاك.
- وقد قوى الوجه الأول أبو حيان (1983 م، 756/2)، واقتصر عليه الزجاج في معاني القرآن (1986 م، 313/1)، والسيواسي في عيون التفاسير (2006 م، 140/1)، وضعف الوجه الثاني ابن عاشور، وذكر أن من قال به فقد شذ عن الذوق العربي (ابن عاشور، 1984 م، 132/3). وفي رأيي أن قوة الوجه الأول راجعة إلى أمور:

(1421هـ، 1/128) وغيرهم (الخلبي، 1406هـ، 1/166، السيواسي، 1427هـ، 1/68). ومن قال بهذا القول وجعله الرأي الصحيح اعتد بمجيء هذه اللفظة بمثل هذا المعنى في سياق قرآني آخر وهو قوله تعالى: ﴿فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفاء: 55]، واعتد بما جاء من كلام العرب وشعرهم مؤيداً لهذا المعنى في هذا السياق ومنه قول عيسى بن عمر: (وما زلت أكتب حتى انقطع سوائي) أي: وسطي (الأزهري، 1964م، 13/126؛ الزبيدي، 1306هـ، 38/176).

وقول حسان بن ثابت أيضاً (مهنا، د.ت):

يا ويح أصْحَابِ النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ

بعد الْمُغَيَّبِ فِي سَوَاءِ الْمَلْحِدِ

وفي هذا تضافر القرائن _ أيضاً _ في الترجيح فكما أنه اعتد بسياقات القرآن الأخرى أعتد أيضاً بما شاع واطرد من استعمالات العرب لكلمة (سواء).

2 - الاعتداد بسياقات النص النبوي الشريف:

تعد السنة النبوية الشريفة جزءاً مهماً في بيان المعاني والأحكام، ولا مناص من ربط المتواتر منها بالقرآن وسياقاته وقراءاته، فالحديث والقرآن كله كلفظة واحدة فلا يحكم بأية دون أخرى ولا بحديث دون آخر.

ومما جاء من ذلك في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: 130]. جاء في نصب (نفس) أوجه

كما خفض (أرجل) في قوله تعالى: ﴿بِرُّءُوسِكُمْ وَأَزْجُلُكُمْ﴾ [المائدة: 6] وإن كانت في موضع النصب (القيسي، 1404هـ، 1/406)، الداني 1404هـ، 82. الثاني: أن تكون معطوفة على (أهل) والتقدير: ﴿مَا يَوُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾ وجعل هذا القول هو الظاهر لمجيء ما مثله في سورة البينة في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: 1] على أنها معطوفة على (أهل) أيضاً.

ومن قال بالقول الأول اعتد بجواز رفع (المشركين) عطفاً على (الذين)، وقد أجاز عطفها كل من (الفراء، د.ت، 1/70) والنحاس (1985م، 1/254) والتقدير (ما يود الذين كفروا والمشركون) إلا أنه لم يقرأ بها (الخلبي، 1406هـ، 2/53).

وقوله تعالى أيضاً: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾

[البقرة: 108]

جاء في (سواء) قولان:

الأول: يذهب إلى أنها بمعنى (قصد)، وبالتالي فهي مفعول به للفعل (ضل)، وعليه (الفراء، د.ت، 1/170) والزجاج (1986م، 1/73) والطبري (1414هـ، 1/639).

الثاني: يذهب إلى أنها بمعنى (وسط)، فتكون ظرف مكان، ويكون المعنى: فقد ضل وسط واعتدال السبيل، وعلى هذا الرأي أبو عبيدة (1381هـ، 85)، و العكبري (1418هـ، 1/88)، وأبو حيان (1983م، 1/557)، والبيضاوي

- (الزجاج، 1986م، 1/183؛ الأزهري، 1964م، 3/299). وعلى هذا الرأي أبو حيان (1983م، 1/628)، والبيضاوي (1421هـ، 1/139)، والحلبي (1406هـ، 2/120)، وابن منظور (1414هـ، 3/399)، والخبلي (1419هـ، 2/496). وفي هذا الموضوع الاعتداد بكلام العرب الفصحاء - أيضاً - بجانب الاعتداد بسياق الحديث الشريف.
- 3 - الاعتداد بالسابق واللاحق من السياق: ويراد به النصوص السابقة واللاحقة للنص المراد بيانه وإعرابه، وعدم استيفاء دراسة هذه النصوص عند تناول الألفاظ ومعانيها يعد بمثابة اجتزاء الكلام وقطعه عن أطرافه ومراده؛ لذا أولى معربو القرآن هذا الجانب عناية كبيرة، فكانوا ينظرون إلى صدر الآيات وأعجازها معاً.
- أولاً: الاعتداد بالسابق: ومنه قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْضِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيَاهِهِمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخْلَافًا﴾ [البقرة: 273]. الإخلاف هو الإلحاح والمبالغة في السؤال (الأزهري، 1964م، 3/445؛ ابن منظور، 1414هـ، 5/96)، وجاء في نصبه ثلاثة أوجه (ابن عاشور، 1984م، 3/76؛ شيخ زادة، 1999م، 1/585): الأول: أنه مصدر منصوب على الحال والتقدير: ملحقين، وعليه النحاس (النحاس، 1418هـ، 1/132؛ الطبري، 2001م، 1/719، 720): الأول: أنها مفعول به للفعل (سفه) حيث جاء تعديته بنفسه دون واسطة. الثاني: أنها مفعول به للفعل (سفه) لتضمينه معنى فعل متعد بنفسه، وقدره الزجاج وابن جني بـ(جهل)، وقدره أبو عبيدة بـ(أهلك). الثالث: أنها منصوبة على نزع الخافض والتقدير: سفه في نفسه. الرابع: أنها تتميز (الفراء، د.ت، 1/79: الطبري 2001م، 1/720).
- الخامس: أنها توكيد معنوي لمؤكد محذوف تقديره: سفه قوله نفسه. وقد رجَّح القول الأول وجعل المختار؛ لأنه القول الذي يوافق السياق النبوي الشريف، فقد جاء عنه - صلى الله عليه وسلم - : (الكبر أن تسفه الحق وتغمض الناس) (صحيح مسلم) وهو السياق الذي عليه كلام العرب أيضاً في تعدي الفعل (سفه) بنفسه - دون القول بالتضمين أو بحذف حرف الجر، وهما غير مقيسين - فقد حكي عن ابن الخطاب ويونس أيضاً (الأزهري، 1964م، 6/132، الحلبي، 1406هـ، 2/120): أنها لغة للعرب، وهو اختيار الزمخشري (1418هـ، 1/324).
- وجاء في لسان العرب أن تعدي الفعل (سفه) بنفسه لغة عالية، وجاء فيه: وقد سفه حلمه ورأيه ونفسه سفهاً وسفاهاً (ابن منظور، 1414هـ،

عن محكوم عليه مقيد بقيد فالأكثر انصراف النفي لذلك القيد فقط وهو (الإلحاح) فيكون المعنى ثبوت سؤا لهم ونفي الإلحاح فيه.

فإن كان السياق على المعنى الأول ففي (إلحافاً) وجه واحد وهو النصب على المفعول له، وإن كان على المعنى الثاني فيجوز فيه وجهان: النصب على الحال أو المفعول المطلق.

﴿صَبَّغَةَ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صَبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ [البقرة: 138].

جاء في نصب (صبغة) ثلاثة أوجه (أبو حيان، 1983م / 656، القرطبي، 1964م، 1/ 550): الأول: أنها بدل من (ملة) المتقدمة في قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مَلَّةٌ إِتْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ وعليه الفراء (د.ت، 1/ 82)، والنحاس (1985م، 1/ 267).

الثاني: أنها منصوبة إما على الإغراء أو على تقدير فعل محذوف بـ: اتبعوا صبغة، وعليه الكسائي (القرطبي، 1964م، 1/ 550) والعكبري (1418هـ، 1/ 102).

الثالث: أنها مصدر مؤكد للفعل في (قولوا آمنا) وعلى هذا الرأي سيبويه (1983م، 1/ 382)، والزنجشري (1418هـ، 1/ 335-336)، وأبو حيان (1983م، 1/ 656)، والسيواسي (1427هـ، 1/ 77). وقوي هذا الوجه لما فيه من التناسب المعنوي لدلالة اللفظ في (آمنا، وصبغة) فمعنى (قولوا آمنا) أي: صبغنا الله بالإيمان صبغة وطهرنا، وسمي الإيمان صبغة لما فيه من الأثر الواضح في

1/ 340)، والقرطبي (1964م، 2/ 294).

الثاني: أنه مفعول من أجله.

الثالث: أنه مفعول مطلق مبين للنوع من فعل ليس من لفظه، والتقدير: يسألون الناس سؤال إلحاح، على حذف المضاف ونيابة المضاف إليه منابه وقيل: بل فعله محذوف من لفظه تقديره: يلحفون إلحافاً.

وفي رأبي أن تعدد الأوجه الإعرابية لهذا المصدر راجع إلى تعدد المعنى الذي يحتمله السياق بالنظر للوصف السابق لهذا المصدر، فهذه الآية نزلت (الطبري، 2001م، 2/ 1588) في فقراء المهاجرين الذين خرجوا من ديارهم وأموالهم بمكة وجاءوا إلى ديار الهجرة، وكانوا لا يستطيعون تجارة ولا زراعة - وقيل نزلت في أصحاب الصفة وكانوا فقراء يخرجون في كل سرية يبعثها النبي صلى الله عليه وسلم - وقد نعتهم الله بقوله ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: 273]. واحتمل هذا معنيين لـ (إلحافاً):

الأول: أنهم لا يسألون ولا يلحون معاً، لأن في إثبات السؤال لهم نفي التعفف المذكور لأجل ذلك قدر الفراء (د.ت، 1/ 181) معطوفاً محذوفاً بعد (إلحافاً) وهو: إلحافاً وغير إلحافاً. وعلى هذا الرأي أيضاً الطبري (2001م، 1/ 1591) والزجاج (1986م، 1/ 304).

الثاني: أنهم يسألون ولكن عند الضرورة، دون إلحاح؛ لأن من عادة العرب أنها عندما تنفي حكماً

الرأي الفراء (د.ت، 1/ 82)، والطبري (2001م، 1/ 725)، والزخشي (1418هـ، 1/ 334)، والقرطبي (1964، 1/ 546)، والعكبري (1418هـ، 1/ 102)، والحلي (1406هـ، 2/ 135)، والشوكاني (1414هـ، 1/ 279).

ثانياً: الاعتداد باللاحق:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: 93].

جاء في معنى الفعل (أَشْرَبُوا) قولان تبع أحدهما وقوع حذف في المضافات (أبو حيان، 1983م، 1/ 495؛ القرطبي، 1964م، 1/ 454؛ الحنيلي، 1419هـ، 2/ 92، 93):

الأول: أن تكون بمعنى خالط وامتزج (الأزهري، 1964م، 11/ 354؛ ابن منظور، 1414هـ)، جاء أن الإشراب مخالطة المائع الجامد، وتوسع فيه حتى صار في اللونين، وقالوا: أشرب البياض حمرة أي: خالطها، وتبع هذا المعنى ضرورة تقدير مضاف أو مضافين محذوفين ناب عنهما المضاف إليه، والتقدير: حب العجل أو حب عبادة العجل؛ وذلك لأن العجل لا يشرب بل المشرب حب عبادته وحسن حذف ذينك المضافين وإسناد الإشراب إلى ذات العجل مبالغة وكأنه بصورته أشربوه (الفراء، د.ت، 1/ 61؛ الأزهري، 1964م، 11/ 304؛ النحاس، 1985م، 1/ 248).

الثاني: أن يكون الإشراب حقيقة ولا حذف؛ وذلك أنه نقل أن موسى عليه السلام برد العجل

النفوس كما أن للصبغ أثر واضح على الثياب، وُضِعَّ الرأبان الآخران، لمخالفتها السياق أيضاً، فالقول بالبدلية يؤدي إلى قطع المعطوف (ونحن له عابدون) عن المعطوف عليه (قولوا آمنا)، كما أن فيه قطع البديل عن المبدل منه بجمل كثيرة. يقول الزخشي (1418هـ، 1/ 336) في ذلك: «وقوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ عطف على آمناً بالله، وهذا العطف يرد قول من زعم أن (صبغة الله) بدل من ملة إبراهيم أو نصب على الإغراء بمعنى عليكم صبغة الله، لما فيه من فك النظم وإخراج الكلام عن التثامه وانقسامه».

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: 135].
اختلف في تقدير الناصب ل(ملة) على ثلاثة أوجه (الطبري، 2001م، 1/ 725، الحلي، 1406هـ، 2/ 135):

الأول: أنها منصوبة على الإغراء، والتقدير (الزمو ملة) وهو رأي أبي عبيدة.

الثاني: أنها منصوبة على نزع الخافض، والتقدير: (نقتدي بملة).

الثالث: أنها منصوبة على تقدير فعل محذوف دل عليه السياق المتقدم في الآية فقدرة بعض النحويين بـ(نكون ذوي ملة) على تقدير مضاف اعتماداً على (كونوا) المتقدمة، وتكون (ملة) خبراً عنها، وقدره غيرهم بـ(نتبع ملة) اعتماداً على السياق المتقدم أيضاً؛ لأن معنى: (كونوا هوداً) أي: اتبعوهم. وعلى هذا

ذلك اختلاف في تقدير مضاف محذوف منها. فمن ذهب إلى أنها مصدر كالحيض ۞ وقد جاء: حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ۞ والمراد به دم الحيض، استدلل باللاحق منها وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَىٰ﴾. وعلى هذا يكون في الآية حذف مضاف قبل المصدر والتقدير: فاعتزلوا وطء النساء زمان أو وقت المحيض، ومن ذهب إلى أنها اسم مكان لموضع الحيض وهو مقيس اتفاقاً اعتمد ۞ أيضاً ۞ على اللاحق من السياق في قوله تعالى: (فاعتزلوا النساء في المحيض)، ويلزم ذلك تقدير مضاف محذوف في الآية قبله، والتقدير: هو ذو أذى. ويتبع هذا الخلاف خلاف آخر في عود الضمير في (قل هو أذى) يقول أبو حيان: (وقوله: (هو أذى) فيه وجهان: أحدهما قاله أبو البقاء: أن يكون ضمير الوطاء الممنوع وكأنه يقول: إن السياق يدل عليه وإن لم يجر له ذكر. الثاني: أن يعود على المحيض. قال أبو البقاء: «ويكون التقدير: هو سبب أذى.. وفيه نظر، فإنهم فسروا الأذى هنا بالشيء القدر فإذا أردنا بالمحيض نفس الدم كان شيئاً مستقذراً فلا حاجة إلى تقدير حذف مضاف» (أبو حيان، 1983م / 2/ 422).

وجوز بعض النحويين أن تكون (المحيض) الأولى مصدراً، والثانية اسم مكان ولا حذف. وفي هذا الرأي أيضاً اعتداد بالسابق فجعل (المحيض) الأولى مصدراً مناسب لما قبلها وهو (يسألونك)، وجعلها اسم مكان في الثانية مناسب أيضاً لما قبلها في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزَلُوا النِّسَاءَ﴾.

بالمبرد ورماه في الماء، وقال لهم: أشربوا، فشرّب جميعهم، فمن كان يجب العجل خرجت برده على شفّيته ورد هذا القول باللاحق (في قلوبهم) حيث بيّن أن موضع الإشراب القلوب وليس غيرها. وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَاً وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَصَلًّى﴾ [البقرة: 125] جاء في نصب (أمناً) وجهان (أبو حيان، 1983م، 1/ 608، 609، الحلبي، 1406هـ، 2/ 105):

الأول: أنه (من) عطف المفردات، وتكون (أمناً) معطوفة على (مثابة).

الثاني: أنه من عطف الجمل، ويكون (أمناً) مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: وإذ جعلنا البيت مثابة فاجعلوه أمناً لا يعتدي فيه أحد على أحد، ومن قال بهذا الوجه استدلل باللاحق في هذه الآية وهو قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: 125] بكسر الخاء على الأمر؛ وذلك لأجل اتباع السابق اللاحق وتناسبه معه في اللفظ والمعنى (القرطبي، 1964م، 1/ 522، الداني، 1404هـ، 65).

وقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: 222]. اختلف النحويون (أبو حيان، 1983م، 2/ 422، الحلبي، 1406هـ، 2/ 420، 421، القرطبي، 1964م، 3/ 78، 79) في كلمة (المحيض) في الآية بين المصدرية والاسمية تبع

4 - الاعتداد بدلالة اللفظ:

الأصل الاعتداد بالمعنى الدلالي المعجمي للألفاظ، لأنه المعنى الظاهر الموافق لكلام العرب، إلا أن يدل السياق اللغوي على معنى آخر، وقد رد ابن عطية أحد الأقوال في تفسير آية معللاً ذلك بقوله «لأنه إخراج لفظ بين في اللغة عن ظاهره الحقيقي إلى باطن لغير ضرورة» (ابن عطية، 1422هـ، 3/310). وذكر الطبري أيضاً أنه غير جائز ترك الظاهر المفهوم من الكلام والمعاني إلى باطن لا دلالة عليه (الطبري، 2001م، 1/621).

ومن الاعتداد بدلالة اللفظ في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 100] جاء في رفع (أكثر) قولان (الخبلي، 1419هـ، 1/26؛ شيخ زادة، 1999م، 1/365؛ ابن عاشور، 1984م، 1/625): الأول: أنها مبتدأ وجملة (لا يؤمنون) في موضع الخبر، و(بل) هنا لعطف الجمل أفادت إضراب الانتقال من غرض إلى غرض.

الثاني: أنها معطوفة على (فريق) وجملة (لا يؤمنون) في موضع الحال منها، والعامل فيها (نبذ)، و(بل) هنا لعطف المفردات، أفادت إثبات الحكم لما بعدها ونفيه عما قبلها.

ومن قال بالوجه الأول وجعله الظاهر اعتد بالسياق المعنوي، والذي يدل على أن من نبذ عهد الله من اليهود سواء كانوا من هذا الفريق أو من غيره محكوم عليهم بعدم الإيمان (القرطبي، 1964م،

1/461؛ أبو حيان، 1983م، 1/520؛ شيخ زادة، 1999م، 1/365؛ ابن عاشور، 1984م، 1/625). ومن قال بالقول الثاني اعتد بالسياق اللفظي لكلمة (فريق)؛ حيث إنها تقع على القليل والكثير (شيخ زادة، 1999م، 1/364)، وألحق بها التثنية الذي يفيد التقليل، وجاء رفع هذا التوهم بأن من طرح ونبذ عهد الله من اليهود هم كثر وليسوا قلة، وكان هذا ديدنهم يؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلَّمَا﴾. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا بُنَيَّ سَعِيًّا﴾ [البقرة: 260] جاء في نصب (سعيًّا) ثلاثة أوجه (الطبري، 2001م، 1/1545؛ الحلبي، 1406هـ، 2/578؛ الشوكاني، 1414هـ، 1/481):

الأول: أنه مصدر مؤكد لفعل محذوف واقع حالاً من ضمير إبراهيم _ عليه السلام _ في (يأتينك) والتقدير: وأنت تسعى سعيًّا، وعلى هذا الخليل بن أحمد مستدلاً بالأصل الوضعي لكلمة (سعى) لأنها وصف لما يعقل (الأزهري، 1964م، 3/90، 91؛ ابن منظور، 1414هـ، الفيروزآبادي، 1426هـ، 1295)، والظير ليست كذلك، قال شهاب الدين «والذي حمل الخليل _ رحمه الله _ على هذا التقدير أنه لا يقال عنده: (سعى الطائر) فلذلك جعل السعي من صفات الخليل _ عليه السلام _ لا من صفة الظير» (الحلبي، 1419هـ، 4/375).

وبين أبو حيان (1983م، 2/648) ذلك بأن المعنى: يأتينك وأنت ساع إليهن، أي يكون منهن إتيان إليك، ومنك سعي إليهن فتلتقي بهن.

العرب له بهذا المعنى، وبأقوال الشعراء الفصحاء _ أيضاً، وفي ذلك يقول: (السّر في هذا الموضع الزنا، وذلك أن العرب تسمى الجماع (غشيان الرجل المرأة) سرّاً؛ لأن ذلك مما يكون بين الرجال والنساء في خفاء غير ظاهر مطلع عليه فيسمى لخفائه سرّاً، ومن ذلك قول رؤبة (الطبري، 2001م، 2/1354):

فعف عن أسرارها بعد العسق

ولم يضعها بين فرك وعشق

يعني بذلك: عف عن غشيانها بعد طول ملازمتها ذلك، ويقول الخطيئة:

ويحرم سر جارتها عليهم

ويأكل جارهم أنف القصاع

ويرى غيره أن السّر بمعنى النكاح، جاء في ذلك: والسّر النكاح لأنه يكتم (الأزهري، 1964م، 12/284)، وعلى هذا المعنى الفراء (د.ت، 1/153)، والزجاج (1986م، 1/272)، والعكبري (1418هـ، 1/102)، و الزمخشري (1418هـ، 1/460)، وابن منظور (1414هـ).

5 - الاعتداد بالتقديم والتأخير:

إن الأصل في كلام العرب الإتيان به على ترتيبه؛ إلا إذا كان هناك قرينة سياقية تدعو إلى خلافه. فالقول بالتقديم والتأخير والاعتداد به في توجيه الوظيفة النحوية لبعض المفردات لا يكون دون وجود القرينة عليه. ومن الاعتداد بالتقديم والتأخير في سورة

الثاني: أنه مصدر منصوب على الحال من ضمير الطير، والتقدير: (ساعات) بدلالة السياق حيث إن الغرض من ذلك ذكر مثال محسوس في عودة أرواح الطير إلى أجسادهن المقطعة (الطبري، 2001م، 2/1545؛ الزجاج 1986م، 1/295).

الثالث: قاله العكبري (1418هـ، 1/172) وهو أنه مفعول مطلق مبين للنوع، وذلك أن السعي نوع من الإتيان، إذ هو إتيان بسرعة، فكأنه قال: يأتينك إتياناً سريعاً.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة:235] جاء في إعراب (سرّاً) عدة أوجه (الزجاج، 1986م، 1/272؛ أبو حيان، 1983م، 2/522):

الأول: أنها منصوبة على نزع الخافض، والتقدير: في السّر؛ لأن الفعل (واعد) مما يتعدى إلى مفعولين: أحدهما بحرف الجر (الزجاج، 1986م، 1/272؛ أبو حيان، 1983م، 2/522) وعلى هذا الوجه النحاس (1985م، 1/319)، والقرطبي (1964م، 3/162).

الثاني: أنها نعت لمصدر محذوف والتقدير: مواعده سرّاً.

الثالث: أنها حال من الفاعل في (تواعدوهن) أي لا تواعدوهن مستخفين.

الرابع: أنها مفعول به ثان للفعل (واعد) ومن قال بهذا الوجه اعتد بالعرف اللغوي لكلمة (سرّاً)؛ فالطبري يرى أن السّر هنا هو الزنا مستدلاً باستخدام

اعتقادهم كتقديمه في قول الكميث (طريقي، د.ت، 155) يمدح هشاماً بن عبد الملك حين عفا عنه من قصيدة:

لكم مسجداً لله المزوران والحصى
لكم قبضة من بين أشرى وأقترى»

6 - الاعتداد بما يتناسب مع القواعد المطردة من كلام العرب

والمراد بذلك الاعتداد بسمت العرب وطريقتهم في ترتيب ونظم كلامهم وألفاظهم، لاسيما مع المتواتر المطرد عنهم، فلا يعدل إلى غيره إلا بموجب قرينة سياقية تدعو إليه، وهو ما أشار إليه الرزكشي في قوله «ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له...» (الرزكشي، 1410 هـ، 1/419). وقد اعتد معربو القرآن بهذا المطرد عند فقدان القرينة، ومما جاء منه في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ [البقرة: 128].

جاء في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً﴾ وجهان (أبو حيان، 1983 م، 1/621 الحلبي، 1406 هـ، 2/115، الحنبلي، 1419 هـ، 2/484، ابن عاشور، 1984 م، 1/720):

الأول: أن (أمة مسلمة) معمولان ل(اجعل) المتقدمة على باب العطف، وتكون (من ذريتنا) وصف ل(أمة) في موضع نصب على الحال؛ لتقدمه عليها وهي نكرة.

البقرة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ﴾ [البقرة: 94]. جاء في خبر (كانت) ثلاثة أقوال (النحاس، 1985 م، 1/248؛ القرطبي، 1964 م، 1/456؛ شيخ زادة، 1999 م، 1/356):

الأول: أن تكون (خالصة) هي الخبر. و(عند) ظرف لها، أو للاستقرار الذي في (لكم)، ويجوز أن يكون حالاً من (الدار) والعامل فيه (كان) أو الاستقرار، وأما (لكم) فمتعلقة ب(كان) وهو الظاهر.

الثاني: أن تكون (لكم) متعلقة بمحذوف خبر ل(كان)، و(خالصة) حال أيضاً، والعامل فيها إما (كان)، أو الاستقرار في (لكم)، و(عند) منصوب على الاستقرار أيضاً، وعليه الزمخشري (1418 هـ، 1/298)، وأبو حيان (1983 م، 1/169)، والبيضاوي (1421 هـ، 1/120)، وابن عاشور (1984 م، 1/614).

الثالث: أن يكون الظرف (عند) هو الخبر، و(خالصة) حال أيضاً والعامل فيها ما تقدم وكذلك (لكم)، وعليه السيواسي (1427 هـ، 1/61).

ومن قال بالوجه الثاني رأى أن (لكم) هي محط البيان والمعنى؛ لذلك قدمت؛ لأن في تقديمها اختصاصاً وحصر النعيم الدار الآخرة لبني إسرائيل كما زعموا دون غيرهم من الناس.

يقول ابن عاشور (1984 م، 1/614) في ذلك: «(لكم)، خبر (كانت) قدم للحصر بناء على

- وعلى هذا القول أبو البقاء العكبري (1418هـ، عنه .
 الثاني: أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره:
 نَسألُ أو اعطنا غفرانك. ومن قال بهذا الوجه اعتد
 بأسباب النزول؛ حيث جاء: أن هذه الآية نزلت على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ثناء من الله عليه
 وعلى أمته، قال له جبريل صلى الله عليه وسلم: إن
 الله قد أحسن عليك وعلى أمتك الثناء فسل تعطه.
 فقال: أسأل غفرانك، وعليه السيواسي (1427هـ،
 140/1).
- إلا أنه رُجِحَ الوجه الأول؛ لأن من عادة العرب
 وسمتهم استعمال المصدر (غفرانك) نائباً مناب فعله
 ملحقا بالمصادر الأخرى المشابهة له نحو سبحان
 الله وربحانه، وغفرانك لا كفرانك (الفراء، د.ت،
 188/1، الزجاج 1986م، 314/1).
- 7 - الاعتداد بما يعود عليه الضمير:
 الأصل اتحاد مرجع الضمائر في السياق الواحد؛
 تجنباً لتشبيت والنظم وتفكيكه، ودعا الكفوي
 (1412هـ، ص: 569) في كتابه الكليات إلى صون
 الكلام الفصيح عن تفكيك الضمائر، الذي يخل
 بحسن النظم.
 ومما جاء في ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ
 الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ
 يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: 121].
 جاء في عائد الضمير في (به) أقوال (أبو حيان،
 1983م، 1/592، 593، الحلبي، 1406هـ، 2/95
- الثاني: أن (من ذريتنا وأمة) المعمولان لـ (اجعل)
 المتقدمة على باب العطف على أن تكون (من ذريتنا)
 وصف نائب مناب موصوفه المحذوف وهو المفعول
 الأول، والتقدير: واجعل فريقاً من ذريتنا أمة
 مسلمة، و(أمة) المفعول الثاني و(مسلمة) وصف له.
 وجعل هذا الوجه هو الظاهر؛ لاستقامته مع
 فصيح كلام العرب؛ ولأن في القول الأول الفصل
 بين حرف العطف وبين المعطوف (أمة) بالحال
 (من ذريتنا) وقد منع أبو علي الفارسي وغيره
 من النحاة (ابن جني، د.ت، 2/397، الحلبي،
 1406هـ، 2/116 أبو حيان، 1983م، 1/621)
 هذا الفصل بالظرف، وهو بالحال أكد، وجعلوا منه
 قول: (ضرب الرجل ومتجرده المرأة زيداً)، وأن عدم
 الفصل هو الشائع عند العرب.
 وفي رأيي جواز كلا الوجهين؛ إذا كانت الواو
 لعطف الجمل وليس المفردات، وتكون (اجعل)
 مقدرة بعد الواو.
 وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا
 غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: 285].
 جاء في نصب (غفرانك) وجهان (أبو حيان،
 1983م، 2/759، البيضاوي، 1421هـ، 2/365،
 الحلبي، 1406هـ، 2/696، السيوطي، 1418هـ،
 2/89):
 الأول: أن تكون مفعولاً مطلقاً لفعل مقدر نابت

ابن عاشور، 1984م، 72/1):

الأول: أنه عائد على (النبي) وعليه الزجاج (1986م، 1/178) والسيواسي (1427هـ، 72/1) وإن لم يجر له ذكر إلا أن قوة الكلام دلت عليه، وقال بعض أصحاب هذا الرأي أنه قد تقدم ذكره مظهراً في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: 119].

الثاني: أنه عائد على (الهدى) المتقدمة في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى﴾ [البقرة: 120] قاله (ابن عطية، 1422هـ، 1/205) وحسنه ابن عاشور (1984م، 1/697) أيضاً، ومن قال بهذا اعتد بالسياق المعنوي؛ حيث إنه لما ذكر كفار اليهود والنصارى في الآية حُذِر الرسول من اتباع أهوائهم، وأعلم بأن هدى الله هو الهدى الذي أعطاه وبعثه به، ثم ذكر له أن المؤمنين التاليين لكتاب الله هم المؤمنون بذلك الهدى المقتدون بأنواره.

الثالث: أنه عائد على (الله) تعالى، ويكون في ذلك التفات، وخروج من ضمير المتكلم في (أرسلناك) إلى ضمير الغائب.

الرابع: أنه عائد على (الكتاب) وعليه الطبري (2001م، 1/678)، و العكبري (1418هـ، 1/94)، و الزمخشري (1418هـ، 1/317)، وأبو حيان (1983م، 1/592-593)، والسمين الحنبلي (1419هـ، 2/95)، والشوكاني (1414هـ، 1/265)، والحنبلي (1419هـ، 2/440).

ومن قال بهذا اعتد بالسياقين اللفظي والمعنوي،

أما اللفظي فلأن الضمير في (به) هو مثل الضمير في (يتلون) و(تلاوته) السابقتين، وفي ذلك اتحاد الضمائر وتناسقها، أما المعنوي فقد ثبت بالإسناد الصحيح عود الضمير على الكتاب.

هذا بعض ما جاء من اعتداد المفسرين والنحاة بجانب اللفظ وسياقه مما يثبت استحضاره عندهم في تحديد المعاني.

المبحث الثاني: اعتداد النحاة والمفسرين بسياق المقام (المعنى) في ترجيح الأوجه الإعرابية إن قرائن السياق المعنوي لا تكاد تدخل تحت الحصر، وقد جزم العالم الجويني (1399هـ، 1/186) بذلك حيث قال: «أما قرائن الأحوال فلا سبيل إلى ضبطها تجسيداً وتخصيصاً». ومن أبرز هذه القرائن التي أعتد بها في سورة البقرة:

1 - الاعتداد بأسباب النزول:

تعد أسباب النزول أهم قرينة في فهم النص القرآني وبيان معانيه، ويدخل تحتها كل ما يتصل بنزول الآيات من القضايا والحوادث الزمانية والمكانية التي صاحبت ورود النص القرآني (الشاطبي، 1425هـ، 4/266).

فهي داعية إلى النظر في مقتضى الأحوال من حال المخاطب والسامع والموضوع -أيضاً-، ففهم الكلام يختلف من حال إلى حال ومن وقت لآخر.

ومما جاء من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوهُمْ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: 231] جاء في (ضراراً)

- وجهان (البيضاوي، 1421هـ، 2/199؛ السيواسي، 1427هـ، 1/114؛ ابن عاشور، 1984م، 2/423): الأول: أنها مصدر في موضع الحال، أي: حال كونكم مضارين لمن.
- الثاني: أنها مفعول لأجله أي لأجل الضرر.
- وقد قوى الوجه الثاني أبو حيان (1983م، 2/490) والخلبي (1406هـ، 2/457) والحنبلي (1419هـ، 4/152)، وصرح الطبري (2001م، 2/1302-1303) ومثله (الشوكاني، 1414هـ، 1/422) بالمصدر (ضاراً) مسبقاً بلام التعليل مستدلاً بأسباب النزول حيث قال: حدثني المثني قال حدثنا إسحاق. قال حدثنا: إسماعيل بن أبي أويس مالك بن أنس عن ثور ابن زيد الديلمي: أن رجلاً كان يطلق امرأته ثم يراجعها، ولا حاجة له بها ولا يريد إمساكها كيما يطول عليها بذلك العدة ليضارها، فأنزل الله تعالى ذكره: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا﴾ [البقرة: 231] يعظم ذلك (الطبري، 2001م، 2/1303).
- وقوله تعالى أيضاً: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 272]
- جاء في نصب (ابتغاء) وجهان (أبو حيان، 1983م، 2/614، شيخ زادة، 1999م، 1/584): الأول: أنها على المفعول لأجله، وعليه الطبري (2001م، 2/1586) والزجاج (1986م، 1/302) وأبو حيان (1983م، 2/695) والبيضاوي (1421هـ، 1/584) والقرطبي (1964م، 3/391) والشوكاني (1414هـ، 1/496) والسيواسي (1427هـ، 1/133) وابن عاشور (1984م، 3/72). الثاني: أنها على الحال.
- ومن ذهب إلى الوجه الأول استدل بأسباب النزول، والتي هي على تعددها تدور في جواز التصديق على الكفار متى ما كانت نية المؤمن بهذه الصدقة وجه الله تعالى، وقيل أيضاً: إن في السياق مدح وثناء للصحابة رضوان الله عليهم حيث كانوا لا يتصدقون إلا ابتغاء رضا الله وثوابه.
- وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾ [البقرة: 116]
- جاء في (اتخذ) قولان (أبو حيان، 1983م، 1/580، الحلبي، 1406هـ، 2/83 الحنبلي، 1419هـ، 2/419): الأول: أن (اتخذ) هنا بمعنى صير فهي تنصب مفعولين: الأول منهما محذوف، والثاني هو (ولدا) والتقدير: اتخذ الله بعض المخلوقات ولداً، ومن قال بهذا الرأي اعتد بأسباب النزول حيث نزلت هذه الآية رداً على النصارى لما قالوا: المسيح ابن الله، واليهود لما قالوا: عزيز ابن الله، ومشركي العرب لما قالوا: الملائكة بنات الله (ابن حجر، 1379هـ، 8/213).
- وفي رأيي أن حذف المفعول الأول هنا جاء لأجل الاختصار والإيجاز، لما كان متعدداً على قول اليهود والنصارى ومشركي العرب.

1406 هـ، 2/92).

وفي رأبي أن هذا الوجه يقوى بالنظر في الموضع الإعرابي اللاحق لكلمة ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ وهو (تسأل) فقد قرأها الجمهور بضم التاء ورفع الفعل (تسأل) على النفي والعطف، فيكون في الفعل وجهان، وفي كلا الوجهين المخاطب والمعني هو النبي _ صلى الله عليه وسلم _.

الوجه الأول: النصب على الحال من النبي معطوفاً على الحال قبله كأنه قيل: بشيراً ونذيراً وغير مسؤول. والوجه الثاني: الرفع على الاستئناف (القيسي، د.ت، 1/262 الزجاج، 1986م، 1/176 الطبري، 2001م، 1/672).

2- القول بالتضمين:

والمراد به إيقاع لفظ موقع غيره؛ لتضمنه معناه وبدليل القرنية اللفظية _ أيضاً _ التي أدت إلى تعديته بحرف، وهو يتعدى بنفسه، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف، أو تعديته بغير حرفه المعتاد، أو تعديته لمفعولين وهو متعد لواحد والعكس (فاضل، 1426 هـ، 1/23). والقول بالتضمين أحد الأقوال المعتد بها عند المفسرين. ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: 102] جاء في حرف الجر (على) قولان (الطبري، 2001م، 1/593-595 أبو حيان، 1983م، 1/523 الحلبي، 1406 هـ، 2/324):

الأول: أنه نائب مناب (في) الدالة على الظرفية، والتقدير: واتبعوا ما تتلوا الشياطين في زمن ملك

الثاني: أن (اتخذ) هنا بمعنى صنع أو عمل فتنصب مفعولاً واحداً وهو (ولدا). وقال أبو حيان محققاً ذلك في النهر الماد من البحر (1995م، 1/191-192): أن اتخذ إذا جاءت في القرآن والمراد بها اتخاذ الولد لله نصب مفعولاً واحداً فمثلاً: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ﴾ (المؤمنون: 19) و ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾ [الأنبياء: 26] و ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: 92]. وفي هذا اعتداد بالسياق اللفظي أيضاً فيما يتصل بسياقات القرآن الكريم وتعددتها.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: 119] اختلف في صاحب الحال في ﴿بَشِيرًا﴾ و ﴿نَذِيرًا﴾ على قولين (أبو حيان، 1983م، 1/588 الحلبي، 1406 هـ، 2/435):

الأول: أن صاحب الحال هو (الحق) وفسر الحق هنا بالقرآن والصدق والإسلام، وهو مما يمكن وصفه بالبشارة والندارة.

الثاني: أن صاحب الحال هو (الكاف) في (أرسلناك) العائدة على النبي _ صلى الله عليه وسلم _ (الشوكاني، 1414 هـ، 1/293، السيواسي، 1427 هـ، 1/71، ابن عاشور، 1984م، 1/691)، ومن قال بذلك وجعله الوجه الظاهر اعتد بأسباب النزول، حيث نزلت هذه الآية تسلية وتسرية عن النبي، لأنه كان يغتم ويضيق صدره، لإصرار قومه على الكفر (أبو حيان، 1983م، 1/588 الحلبي،

الفعل، وكان الأصل فيه: عاهدوا معاهدة، وعليه النحاس (1985هـ، 1/352)، والسيواسي (1427هـ، 1/63).

الثاني: أن يكون مفعولاً به للفعل (عاهدوا) على أن يضمن معنى (يعطوا) ويكون المفعول الأول محذوفاً والتقدير عاهدوا الله عهداً.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: 245] جاء في نصب (أضعافاً) ثلاثة أوجه (البيضاوي، 1421هـ، 2/209، حاشية زادة، 1999م، 1/556): الأول: أن تكون حالاً من الهاء في (يضاعفه).

الثاني: أن تنزل منزلة المصدر المؤكد أو المبين. وعليه النحاس (1985م، 1/324).

الثالث: أن تكون مفعولاً به ثانياً للفعل (يضاعف) إذا ضمن معنى (يصير) والتقدير: يصيره بالمضاعفة أضعافاً. في رأيي أن القول بالتضمن هنا لا يقتصر على الضعف بل هو أكثر من ذلك، وتناسب هذا المعنى مع مجيء المفعول به (أضعافاً) جميعاً؛ ليشمل كل ما يمكن إقراضه أو التصديق به على اختلاف الأشخاص، واختلاف أنواع المقرض، واختلاف أنواع الجزاء.

وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: 253]

جاء في نصب (درجات) ستة أوجه (أبو حيان، 1983م، 2/601 الحلبي، 1406هـ، 2/536 شيخ

سليمان، على حذف المضاف (زمن) ونيابة المضاف إليه (ملك) منابه. وعلى هذا الرأي الطبري (1414هـ، 1/595)، والعكبري (1418هـ، 1/84) والسيواسي (1427هـ، 1/64) وأجاز الفراء (د.ت، 1/63) مجيء (على) و(في) في مثل هذا السياق.

الثاني: أنه على بابه من معنى الاستعلاء، وأن الفعل (تتلوا) هنا مضمن معنى (تتقول) و(تفتري) المتعديان بـ(على) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: 44]، وقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَاءَ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: 138] ويكون المعنى: واتبعوا ما تقولته الشياطين على عهد سليمان افتراء عليه. وعلى هذا الرأي ابن السيد البطليوسي (البطليوسي، 1996م، 250) وأبو حيان (1983م، 1/523) و القرطبي (1964م، 1/462) والحنبلي (1419هـ، 2/324) والشوكاني (1414هـ، 1/240) وابن عاشور (1984م، 1/629).

وقوي هذا الرأي لمناسبة المعنى، لأن (تلا) إن تعدت بـ(على) فلا بد أن يكون المجرور بها شيئاً يتلى ويُقرأ و(الملك) ليس كذلك فضلاً عن أن القول بالتضمنين في الأفعال أكثر منه في الحروف (الحلبي، 1406هـ، 2/28-29).

وقوله تعالى أيضاً: ﴿أَوْكَلَّامًا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ [البقرة: 100]

جاء في نصب (عهداً) وجهان (الحلبي، 1406هـ، 2/25-26):

الأول: أن يكون مصدرًا غير جارٍ على لفظ

- زادة، 1999م، 1/566): وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ [البقرة: 227].
- الأول: أن تكون مصدرًا في موضع الحال.
الثاني: أن تكون حالاً على حذف مضاف والتقدير ذوي درجات.
- الثالث: أن تكون مصدرًا جاء على غير لفظ فعله؛ لأن معنى الدرجة الرفع، ويكون المعنى: رفع بعضهم رفعات.
- الرابع: أن تكون على حذف الخافض، وقدر الخافض بـ(على) أو (في) أو (إلى).
الخامس: أن تكون بدل اشتغال أي: رفع درجات بعضهم والمعنى: على درجات بعضهم.
- السادس: أن تكون مفعولاً ثانياً للفعل (رفع) على أن يضمن معنى الفعل (بلغ)، والمعنى بلغ بعضهم درجات. قال بذلك أبو حيان (1983م، 2/601)، والسمين (1406هـ، 2/526)، والخبلي (1419هـ، 4/304)، وشيخ زادة (1999م، 1/566).
- والقول بالتضمنين هنا فيه مناسبة المعنى، لأن درجات الأنبياء ومناصبهم متفاوتة، وقد بلغت الغاية منها، فقد بلغ بعضهم منصب الخلة كإبراهيم، ولم يحصل ذلك لغيره، وجمع لداود بين الملك والنبوة، ولم يحصل ذلك لغيره، وسُخر لسليمان عليه السلام الجن والإنس والوحش والطيور والرياح، ولم يحصل لغيره. وخص النبي صلى الله عليه وسلم بكونه مبعوثاً إلى الجن، والإنس، وخاتم الرسل، وشرعته خاتمة الشرائع (أبو حيان، 1983م، 1/602).. وهكذا.
- جاء في (الشوكاني، 1414هـ، 1/408):
الأول: أن يكون على حذف حرف الجر (على) لأن الفعل (عزم) يتعدى به، يقال: عزم على الأمر يعزم عزمًا وعزمًا... (ابن منظور، 1414هـ، الأزهرى، 1964م، 2/152).
الثاني: أن يكون مفعولاً به للفعل (عزم) حيث يضمن معنى الفعل (نوى) المتعدى.
- 3- الحذف:
لم يكن لجوء المفسرين للقول بالحذف نتيجة اعتمادهم الحركة الإعرابية ونظرية العامل، دون أن يميزوا بين الأساليب النحوية، أو يوضحوا معانيها وقيمها، فنظام الجملة يستوجب ذكر أركان الإسناد، إلا أن الاستعمال اللغوي قد يسقط أحد هذه الأركان، استغناء بما يصاحب السياق من قرائن حالية أو مقالية (عبدالمطلب 1994م، 235). وكان سيبويه عمدة النحويين في تقدير المحذوف نتيجة السياق (سيبويه، 1983م، 2/130)، ونهج من جاء بعده هذا المنهج فتعددت الأقوال في الحذف لفرض استنباط الفائدة التي يتم بها المعنى.
ومما جاء من ذلك في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿فَاتَتْ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ [البقرة: 265].
جاء في (ضعفين) وجهان:

مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَدَى ﴿البقرة: 263﴾ وقعت (خير) هنا خبراً مرفوعاً، واختلف في المخبر عنه على رأيين (أبو حيان، 1983م، 2/661 الحلبي، 1406هـ، 2/584-585):

الأول: أن تكون (خير) خبراً عن مبتدأين: الأول (قول) وساغ الابتداء به لوصفه وللعطف عليه، و(مغفرة) عطف عليه، وسوغ الابتداء بها العطف أيضاً أو الوصف المقدر، إذ التقدير: ومغفرة من السائل أو من الله، وعلى هذا الرأي (ابن عطية، 1422هـ، 2/431)، وأبو حيان (1983م، 2/661)، والبيضاوي (1421هـ، 3/224).

الثاني: أن تكون (خير) خبراً عن المبتدأ الثاني (مغفرة)، و(قول) مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: قول معروف أمثل أو أولى بكم، وقيل بل (قول) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: المأمور به قول. وأجاز الوجه الثاني كل من النحاس (1985م، 1/334)، والعكبري (1418هـ، 1/173)، و الزخشي (1418هـ، 1/496)، و القرطبي (1964م، 2/265) والشوكاني (1414هـ، 1/484).

وقد رجح ابن عطية الوجه الأول، وذكر أن في الوجه الثاني ذهاب ترويق المعنى (ابن عطية، 1422هـ، 2/431). وفي رأيي أن ذهاب ترويق المعنى راجع إلى أمرين:

الأمر الأول: أن القول بعطف المفردات بين (قول) و(مغفرة) كما يراه ابن عطية أتم وأظهر في بيان المعنى المراد، حيث إن المعنى: أن الرد الجميل

الأول: أنها المفعول الثاني للفعل (آتت) الذي بمعنى (أعطت) والمفعول الأول له هو قوله (أكل) (أبو حيان، 1983م، 2/669، الحلبي، 1406هـ، 2/593).

الثاني: أنها حال من (أكلها)، والذي هو المفعول الثاني لـ(آتت)، على أن يكون المفعول الأول محذوفاً، والتقدير: آتت صاحبها أو أهلها أكلها مضاعفاً (العكبري، 1418هـ، 1/16، البيضاوي، 1421هـ، 3/225، السيواسي، 1427هـ، 1/131، شيخ زادة، 1999م، 1/579).

وقد رُذَّ الوجه الأول لمنافاته السياق المعنوي للآية، يقول فيه أبو حيان «ومن زعم أن (ضعفين) مفعول ثانٍ لـ(آتت) فهو ساه، وليس المعنى عليه» (أبو حيان، 1983م، 2/669).

وقال السمين أيضاً: (وهذا سهو من قائله وغلط) (1406هـ، 2/593).

وفي رأيي أن عدم مطابقة الوجه الأول للمعنى راجع إلى أن الفعل (آتت) هنا بمعنى (أعطت) وهو فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (ابن مالك، 1410هـ، 2/152). ويكون الأول فيها فاعلاً في المعنى أي (آخذاً)، والثاني مفعولاً في المعنى أي (مأخوذاً) ولا يتناسب هذا مع كون (أكل) آخذاً و(ضعفين) مأخوذاً، لا سيما أن حذف المفعول الأول في الوجه الثاني حسن، لأن المراد في الآية الإخبار عما تثمره الجنة وتنتجه لا عمن تثمر له.

وقوله تعالى أيضاً: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ

الشمس قسمين: قسم يتبدى من حيث تطلع الشمس، وقسم ينتهي من حيث تغرب، وهو تقسيم اعتباري كان مشهوراً عند المتقدمين؛ لأنه مبني على المشاهدة ومناسب لجميع الناس (ابن عاشور، 1984م، 1/682).

وقوله: ﴿وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 110].

في قوله (تجدوه) حذف مضاف والتقدير تجدوا ثوابه (البيضاوي، 1421هـ، 1/129 الشوكاني، 1414هـ، السيواسي، 1427هـ، 1/680)، وقد استدل الطبري (1414هـ، 1/624) على وضوح المعنى المراد من الآية بالحذف واستغناء السامع عن ذكر المضاف بقول عمر بن لجأ التيمي (الطبري 1414، 1/426):

وَسَبَّحْتَ الْمَدِينَةَ لَا تَلْمَهَا

رَأَتْ قَمَرًا بِسُوقِهِمْ نَهَارًا

قال: وإنما سبح أهل المدينة، ومن ثم اختلف في عود الضمير في (تجدوه) على قولين:

الأول: أن يكون عائداً على (خير)، والثاني أن يكون عائداً على (ما) [لوقد اختار الزمخشري (الخطبي، 1406هـ، 2/69، الخطبي 1419هـ، 3/395) القول الثاني، لأن الخير المتقدم سبب منقضى لا يوجد، إنما يوجد ثوابه.

4 - قصد المخاطب وحالته:

وهي إحدى قرائن الحال، التي تولي غرض

من المسؤول والتجاوز عن السائل خير من صدقة يتبعها أذى، فيحتمل (خير) حينذاك الخبرية عن المبتدأين معاً.

الأمر الثاني: أن القول بدعوى الحذف القائم على العطف بين الجملتين يُفضي إلى استقلالية كل جملة عن الأخرى، والأمر ليس كذلك.

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا﴾ [البقرة: 115] جاء في قوله: ﴿الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ قولان (أبو حيان، 1983م، 1/577 الحلبي، 1406هـ، 2/80 الخطبي، 1419هـ، 2/413):

- الأول: أن في القول السابق حذف المعطوف للعلم به والتقدير: لله المشرق والمغرب وما بينهما، وذلك لأن هذه الجملة مرتبطة بما قبلها وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: 114] فإن سعى ساعٍ في المنع من ذكر الله _ تعالى _ وفي خراب بيوته فليس ذلك مانعاً من أداء العبادة في غيرها من الأماكن؛ لأن المشرق والمغرب وما بينهما لله تعالى. ولا وجه لتخصيص المشرق والمغرب دون غيرهما لأن المراد تخصيص كل نواحي الأرض.

- الثاني: أنه لا حذف، وأن تخصيص المشرق والمغرب بالذكر هنا لتشرّفهما؛ حيث جعل الله تعالى، فضلاً عن أن في هذا القول تعميم جهات الأرض؛ لأنها تنقسم بالنسبة إلى مسير

أم لم يوجد (ابن حجر، 1379هـ، 5/334). وقد ذكر ابن حجر العسقلاني أن العلماء قد أجمعوا على القول بظاهر هذه الآية -وهو الوجه الأول- وأجازوا شهادة النساء مع الرجال دون شرط فيما يخص الأموال.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: 249] وهي قراءة عبدالله وأبي والأعمش (أبو حيان 1983م، 2/589 الفراء د.ت، 1/166).

ذهب النحاة إلى أن وجه الرفع في (قليل) على البدل من المستثنى منه المرفوع في (فشرّبوا)، وجاء ذلك على رأيين:

الرأي الأول: يرى أن الاستثناء هنا تام موجب، وأن الاتباع في المستثنى منه جائز، إلا أن الأصح فيه النصب (السيوطي، 1418هـ، 2/192، أبو حيان، 1983م، 2/589).

الرأي الثاني: ويرى أن الاستثناء هنا تام غير موجب، وأن النفي فيه مقدر محمول على السياق المعنوي للآية لا اللفظي (ابن مالك 1410هـ، 2/281، البيضاوي، 1412هـ، 2/212)، فإن معنى (فشرّبوا منه) أي: لم يطيعوه، يقول الزمخشري في ذلك: «وقرأ أبي والأعمش: (إلا قليل) بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى: (فشرّبوا منه) في معنى، لم يطيعوه، حمل عليه، كأنه قيل: (فلم يطيعوه إلا قليل منهم) (الزمخشري،

المتكلم ومراده عناية خاصة، فهي تعتمد إرادة المتكلم في توجيه رفع أو نصب أو جر بعض الألفاظ. وقد أشار ابن قيم الجوزية إلى أهمية هذه القرينة وأن الألفاظ لا ينظر إليها بمعزل عن غرض قائلها: «والألفاظ لم تقصد لنفسها وإنما هي مقصودة للمعاني والتوصل إلى معرفة مراد المتكلم... فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان عمل بمقتضاه سواء كان بإشارة أو كتابة أو إمامة أو دلالة عقلية أو قرينة حالية..» (ابن قيم، 1411هـ، 1/920).

ومما جاء من ذلك في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: 282]

جاء في أعراب (رجلين) وجهان (القرطبي، 1964هـ، 2/334، ابن عاشور، 1984م، 3/109): الأول: أن تكون خبراً لـ(كان) الناقصة، واسم (كان) الألف العائدة على الشهادين، والتقدير. فإن لم يكن الشهادان رجلين، وعلى هذا القول يكون صاحب الحق قد أغفل أو قصد لغرض ما ألا يشهد الرجلان واقعة الدين.

الثاني: أن تكون حالاً من الألف في (يكونا) على أن تكون (كان) هنا تامة، والمعنى فإن لم يوجد الرجلان شاهدين فالشاهد امرأتان. وعلى هذا القول فإنه لا يعدل إلى شهادة النساء إلا عند تعذر وجود الرجال.

وقد ردّ الوجه الثاني، لأن شهادة النساء مشروعة مطلقاً في الديون وفي الأموال سواء أوجد الرجلان

كُفَّارًا ﴿البقرة:109﴾ يعني: حسدكم أهل الكتاب على ما أعطاكم الله من التوفيق، ووهب لكم من الرشد لدينه والإيمان برسوله، وخصكم به من أن جعل رسوله إليكم رجلاً منكم رؤوفاً بكم رحيماً، ولم يجعله منهم، فتكونوا لهم تبعاً فكان قوله: (حسداً) مصدراً من ذلك بمعناه وقوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُمْ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُمْ فَرِيضَةً﴾ [البقرة:236] جاء في نصب (فريضة) وجهان (البيضاوي، 1421هـ، 204/2 الحلبي، 1406هـ، 2/487): الأول: أن تكون منصوبة على المصدر بمعنى فرضاً.

الثاني: أن تكون مفعولاً به، والمراد هنا المهر، وعلى هذا الرأي الطبري (1414هـ، 2/1360)، وأبو حيان (1983م، 2/528)، والبيضاوي (1421هـ، 2/150)، والعكبري (1418هـ، 1/153)، والحلبي (1406هـ، 2/487)، والحنبلي (1419هـ، 4/209)، والسيوسي (1427هـ، 1/117).

ومن قال بهذا الرأي اعتمد السياق المعنوي للآية؛ حيث جاء ذلك في وصف حال المطلقة التي طلقت قبل المسيس بها وفرض المهر لها (ابن حجر، 1379هـ، 12/119). ويستدل الطبري على أن الفريضة هنا هي المهر والصداق بقول ابن عباس فيقول: «وقوله (فريضة): أي صداقاً واجباً. قال مثني المثني قال حدثنا أبو صالح قال: حدثني معاوية عن علي عن ابن عباس: ﴿تَفْرِضُوا لَهُمْ فَرِيضَةً﴾ قال: الفريضة: الصداق» (الطبري، 2001م، 2/1360).

1418هـ، 1/475).
وقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة:109]
جاء في نصب (حسداً) ثلاثة أوجه (أبو حيان، 1983م، 1/558، القرطبي، 1964م، 1/488 السيوسي، 1427هـ، 1/68):
الأول: أنه مفعول من أجله والعامل فيه (ودّ)، وعلى هذا الرأي العكبري (1418هـ، 1/89)، و القرطبي (1964م، 1/488)، وأبو حيان (1983م، 1/558)، والحلبي (1406هـ، 2/67).

الثاني: أنه منصوب على المصدرية بفعل من غير لفظه دلّ عليه السياق المعنوي لحال الكفار وموقفهم من المؤمنين، يقول الطبري (1414هـ، 1/641) في ذلك: ﴿حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ أن كثيراً من أهل الكتاب يودون للمؤمنين ما أخبر الله جل ثناؤه عنهم أنهم يودونه لهم من الردة عن إيمانهم إلى الكفر، حسداً منهم وبغياً عليهم. والحسد إذاً منصوب على غير النعت للكفار، ولكن على وجه المصدر الذي يأتي خارجاً من معنى الكلام الذي يخالف لفظه لفظ المصدر، كقول الفاضل لغيره: تمنيت لك ما تمنيت من السوء حسداً مني لك. فيكون (حسداً) مصدراً من معنى قوله: تمنيت من السوء لأن قوله: تمنيت لك ذلك، معنى حسدتك على ذلك. فعلى هذا نصب الحسد؛ لأن قوله: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ﴾

وقد رجح الطبري (1414هـ، 2/1418) وغيره (أبو حيان، 1983م، 2/553) قراءة الرفع، لاسيما الوجه الذي يرى رفع (وصية) على أنها نائب الفاعل؛ لأنه الوجه الظاهر المناسب لمعنى الآية، فهو يرى أن الوصية وهي بقاء الزوجات في بيوت أزواجهن المتوفين حولاً كاملاً - حق من الله للزوجات سواء وصى بها الأزواج لهن أم لم يوصوا، يؤيد ذلك قراءة عبدالله بن مسعود (كتب عليكم الوصية) (الفراء، د.ت، 1/156 الطبري، 2001م، 2/418 الحلبي، 1406هـ، 2/503).

كما ضعّف نصب (وصية) على المفعول المطلق؛ لأن فيه كون الوصية واجبة للزوجات متى ما وصى بها الأزواج المتوفين لهن، وإن لم يكن كذلك فلا حق لهن فيها وكان لورثتهم حق إخراجهن قبل الحول، وهذا مخالف لما جاء في الآية في قوله: (غير إخراج). ثم أشار الطبري إلى أن هذا السياق بهذا التقدير مخالف بما جاء مثله في سياق آخر في مثل السورة من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: 181].

فالطبري في هذه المسألة قوى الوجه القائل بتقدير فعل محذوف ب: (كتب)، وهو بذلك معتد بالسياقين المعنوي واللفظي؛ أما المعنوي فلأن فيه الاعتداد بحال المتوفى عنها زوجها، وما لها من حقوق أمر الله بها الأزواج، وأما اللفظي فهو الاعتداد بسياق آخر مماثل له من القرآن الكريم.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا﴾ [البقرة: 240] قرأت (وصية) (المداني، 1404هـ، 69، القيسي، 441/1) بالرفع والنصب، وجاءت قراءة الرفع على أقوال (الشوكاني، 1414هـ، 1/447 القرطبي، 1964م، 2/193 السيواسي، 1427هـ، 1/119): الأول: أن تكون مبتدأ وخبرها (لأزواجهن) ومسوغ الابتداء بـ (وصية) وهي نكرة مجيؤها موصوفة تقديرًا بـ (وصية منهم) وجملة (وصية لأزواجهم) خبر عن المبتدأ الأول (الذين).

الثاني: أن تكون مبتدأ و (لأزواجهم) صفتها، والخبر محذوف تقديره (فعلهم وصية لأزواجهم) والجملة خبر عن المبتدأ الأول (الذين).

الثالث: أن تكون خبراً لـ (الذين) على تقدير مضاف محذوف، تقديره: وصية الذين يذرون أزواجاً وصية.

الرابع: أن تكون نائب فاعل لفعل محذوف تقديره (كتب أو أوجبت وصية).

أما قراءة النصب فقد جاءت على قولين: أن تكون (وصية) مفعولاً به، إما لفعل محذوف واقع خبراً لـ (الذين) والتقدير: (والذين يتوفون منكم... يوصون وصية). وإما أن تكون مفعولاً به ثانياً لفعل محذوف مبني للمفعول، مفعوله الأول (الذين) والتقدير: وألزم الذين.... وصية.

أن تكون مفعولاً مطلقاً لفعل من لفظها محذوف، وفاعله (الذين) والتقدير: وليوصى الذين.... وصية.

هذا والاعتداد بالمعنى وسياقاته باب واسعٍ ثرٍ، يدل على تضلعه أمام النحاة والمفسرين في تحليلهم النص القرآني وتحديدهم وظائف الأسماء فيه.

الخاتمة

- لم يكن في مقدور بحث محدد الصفحات أن يصل إلى خاتمة محددة كطبيعة البحوث ذات الصبغة العلمية (الماجستير والدكتوراه)، ولكن من المتوجب وفي مثل هذه الحال أن أقول في النهاية وبعد حمد الله أن هذه الأوراق قد أفرزت نتائج، أهمها:
 - أن علاقة اللفظ بسياقه المعنوي علاقة تكاملية تناسبية، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.
 - أن دراسة السياق بشقيه هي المساعد في تحديد المعاني، وتقريب الدلالات على مستوى المفردات، والتراكيب.
 - أن تعدد الوظائف النحوية للألفاظ يكون نتيجة اختلاف وجهات نظر العلماء في الاعتداد بالقرائن السياقية المختلفة.
 - أن اللفظة في سياقها تمثل وحدة دلالية واحدة في إيضاح جميع المعطيات التي تساعد على فهم النص.
 - إدراك معربي القرآن الكريم ومفسريه التفاعل، والمزاوجة القائمة بين العناصر اللغوية وطبيعة الظروف، والملابسات
- الثقافية، والاجتماعية المحيطة بالنص. أن العربيين في اعتدادهم بالسياق قد نهجوا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمد إلى تحليل السياق، ووصف جميع جوانبه المختلفة.
- أن مفسري القرآن الكريم ومعريه قد اعتمدوا السياق اللفظي والمعنوي في تحديد الوظائف النحوية - وأفادوا من جميع عناصره: أسباب النزول، وعلاقة الآيات والسور بالسياقات القرآنية الأخرى، وبالعرف اللغوي، وقصد المتكلم.. وأن ذلك ليس من نتائج الدراسات اللغوية الحديثة.
- أن الاعتداد بأسباب النزول من أولى القرائن في ترجيح المواضع الإعرابية، مما يدل على أهمية النظر في الملابسات الخارجية للنص، وأنها أحد المصادر الكاشفة لمعناه.
- اعتداد معربي القرآن الكريم بتضافر القرائن في بيان المعنى الوظيفي النحوي وإيضاحه للألفاظ داخل سياقها.
- أن اختلاف الأوجه الإعرابية للمفردات من نحوي إلى آخر؛ عائد إلى شخصية النحوي واجتهاده في تلقي المعطيات السياقية للنص.
- حضور مفهوم السياق وإدراك أهميته البالغة عند معربي القرآن على المستوى العملي الوظيفي أكثر منه على المستوى النظري الفكري.

النجار، ط دار الكتب المصرية.
ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (1379هـ).
فتح الباري شرح صحيح البخاري، علق عليه
العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، بيروت: دار
المعرفة.
ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (د.ت).
الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق الشيخ أحمد
محمد شاكر بدون طبعة، بيروت: دار الأفاق الجديدة.
ابن عاشور، محمد الطاهر (1984م). التحرير والتنوير،
الطبعة بدون، تونس: الدار التونسية للنشر.
ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد
الرحمن بن تمام (1422هـ). المحرر الوجيز في تفسير
الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبد الشافي،
الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن قيم، محمد بن أبي بكر (1411هـ). أعلام الموقعين
عن رب العالمين، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم،
الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (1410هـ/
1990م). شرح التسهيل، ت. د. عبدالرحمن السيد ود.
محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر.
ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، إبدون تاريخات: د.
شوقي ضيف، ط3، دار المعارف.
ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (1414هـ). لسان
العرب، الطبعة الثالثة، بيروت: دار صادر.
أبو السعادات هبة الله بن علي (د.ت). الأمالي الشجرية
لابن الشجري، بيروت: دار المعرفة.
أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (1983م). البحر
المحيط، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكر.
الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (1964م)، تهذيب
اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى،
المؤسسة المصرية العامة، الدار المصرية.
الأسدي، الكميث بن زيد (2000م). ديوان الكميث. ت:
محمد نبيل طريقي، ط1، بيروت: دار صادر.
الأنصاري، حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت ت:
بد أمهنا، بيروت: دار الكتب العلمية.
البصري، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، (د.ت)، جمهرة

كما وصل الباحث إلى عديد من التوصيات،
أهمها:

- دراسة نظرية تصافر القرائن دراسة وصفية
تحليلية في أكثر من سورة من سور القرآن
الكريم عند المؤلف الواحد كالطبري
والبيضاوي وأبي حيان والحلي والشوكاني
وشيوخ زادة والسيواسي.
- دراسة أثر ثقافة المؤلف وشخصيته أو المفسر
أو معرب القرآن في تلقيه المعطيات السياقية
المختلفة وترجيح أقواها عنده.
- دراسة أثر السياق (اللفظي والمعنوي) في
كتب إعراب الحديث النبوي الشريف،
فهي مادة ثرة لمثل هذه الدراسة لاسيما في
كتاب عمدة القاري شرح صحيح البخاري
للعييني، وإرشاد الساري لشرح صحيح
البخاري للقسطلاني، وإعراب صحيح
البخاري للكرماني، وعقود الزبرجد في
إعراب الحديث الشريف للسيوطي.

المصادر والمراجع المصادر باللغة العربية:

القرآن الكريم.
ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم
(1416هـ / 1995م). مجموع الفتاوي، ت:
عبدالرحمن ابن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة
المصحف الشريف، المدينة النبوية.
ابن جني (بدون تاريخ). الخصائص، تحقيق: محمد علي

- اللغة لابن دريد، طبعة بالأوفست، دار صادر، بيروت.
- البصري، أبو عبيدة، معمر بن المثنى (1381هـ). مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد السيد (1996م). الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
- البيضاوي، أبو سعيد ناصر الدين عبدالله (1421هـ - 2000م). أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى بتفسير البيضاوي، ت: محمد صبحي ومحمد الأطرش، ط1، دار الرشيد ومؤسسة الإيمان.
- الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن (1412هـ / 1991م). أسرار البلاغة، ت: محمود محمد شاكر، ط1، القاهرة: مطبعة المدني، جدة: دار المدني.
- الحارثي، عبدالوهاب رشيد (1989م). دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن.
- حسان، تمام (1413هـ / 1993م). قرينة السياق، بحث مقدم في الكتاب التذكري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم، القاهرة: مطبعة عبير الكتاب.
- الجلبي، أحمد بن يوسف (1406هـ / 1986م). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: أحمد محمد الخراط، ط1، دمشق، دار القلم.
- حمودة، طاهر سليمان، دراسة المعنى عند الأصوليين، الطبعة الأولى، دار الجميل للنشر والتوزيع.
- الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (1419هـ). اللباب في علوم الكتاب، الطبعة الأولى، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالوجود، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الحويرث، تهاني سالم أحمد (1428هـ / 2007م). أثر دلالة السياق القرآني في توجيه معنى المتشابه اللفظي في القصص القرآني، دراسة تطبيقية على آيات قصص نوح وهود وصالح وشعيب عليهم السلام، رسالة ماجستير.
- الحويني، عبدالملك بن يوسف (1399هـ). البرهان في أصول الفقه، ت: الديب، ط1، قطر.
- الخزرجي، عبدالباقي بدر (2011م). قرينة السياق وأثرها في النص القرآني، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (68).
- السداني، أبو عمر، عثمان بن سعيد (1404هـ). التيسير في القراءات السبع، تحقيق: اوتويرتزل، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتاب العربي.
- السداني، أبو عمر، عثمان بن سعيد (1404هـ). التيسير في القراءات السبع، تحقيق: اوتويرتزل، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتاب العربي.
- الرازقي، محمد بن أبي بكر عبدالقادر (1981م). مختار الصحاح، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان.
- الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، 1306هـ. الطبعة الأولى، بيروت: مكتبة الحياة.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم السري (1986م). إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الثالثة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- الزركشي (1410هـ). البرهان في علوم القرآن للزركشي، ت: يوسف المرعشلي وجمال الذهبي وإبراهيم الكردي، دار المعرفة.
- الزنجشيري، أبو القاسم محمود بن عمر (1418هـ / 1998م). الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ت: عادل أحمد عبدالوجود وعلي محمد معوض، ط1، مكتبة العبيكان.
- السلطاني، شهاب الدين (1416هـ / 1996م). إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ت محمد الخالدي، ط1، دار الكتب العلمية.
- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان (1983م). الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت.
- السيواسي، شهاب الدين أحمد بن محمود (1427هـ / 2006م). عيون التفاسير للفضلاء السياسير، ت: د. بهاء الدين، ط1، بيروت: دار تما، دار صادر.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (1418هـ /

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (1426هـ)، القاموس المحيط، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

القرطبي، شمس الدين (1964م). الجامع لأحكام القرآن/ تفسير القرطبي، ت: أحمد البردوني، الطبعة الثانية، القاهرة: دار عالم الكتب.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (1404هـ). الكشف عن وجوه القراءات السبع، ت: محيي الدين رمضان، الطبعة الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (1412هـ / 1992م). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ت: د. عدنان درويش ومحمد المصري، ط1، مؤسسة الرسالة.

الكلبي، محمد بن أحمد (1415هـ / 1995م). التسهيل لعلوم التنزيل، ت: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية.

محمد، سامح عبدالسلام، أقسام السياق في الدلالة، شبكة الألوكة.

المطيري، عبدالرحمن جرمان (1425هـ / 2008م). السياق القرآني وأثره في التفسير، دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (1985م). إعراب القرآن، ت: زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

المصادر باللغة الإنجليزية:

The Holy Quran
Abdullah, Z. O. (2007 D). Al-Syaq Al-Qurani and Atharahu fi Al-Kashf an Al-Ma'ani. *Journal of King Saud University*.

Abdulmutalib, M. (1994 D). *Al-Balaghah and Al-Uslubiyah*. 1st ed, Al-Misriyah Al-Lebnaniyah Library.

Abdulsalām, A. (1407 H/ 1987 D). *Al-Imam fi Baian Adelat Al-ahkam*. (R. Gharibah, Ed.), Beirut: Dar Al-Bashair Al-Islamiyah.

Abu Al-Sa'adat, H. A. (n.d.). *Al-Amali Al-shajariyah li Bin Al-Shajari*. Beirut: Dar Al-Ma'rifah.

1998م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: أحمد شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى (1425هـ / 2004م). الموافقات في أصول الشريعة، ت: عبدالله دراز ومحمد عبدالله دراز، دار الكتب العلمية.

الشوكاني، محمد بن علي (1414هـ). فتح القدير، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت.

شيخ زادة، محيي الدين (1999م). حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.

الطبري، محمد بن جرير (2001م). جامع البيان/ تفسير الطبري، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

الطوسي، أبو الربيع سليمان الطوسي (1407هـ / 1987م). مختصر شرح الروضة، مؤسسة الرسالة.

عبدالله، زيد بن عمر (2007م). السياق القرآني وأثره في الكشف عن المعاني، مجلة جامعة الملك سعود.

عبدالمطلب، محمد (1994م). البلاغة والأسلوبية، ط1، المكتبة المصرية اللبنانية.

العز بن عبدالسلام (1407هـ / 1987م). الإمام في بيان أدلة الأحكام، ت: رضوان مختار بن غريبة، بيروت: دار البشائر الإسلامية.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (1418هـ / 1997م). التبيان في إعراب القرآن، ت: مكتبة البحوث والدراسات، ط1، دار الفكر.

فاضل، محمد (1426هـ). التضمنين النحوي في القرآن الكريم دار الزمان.

الفراء، أبو زكريا بن يحيى بن زياد (بدون تاريخ). معاني القرآن، ت: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، بدون طبعة، دار السرور.

الفقي، حامد وشاكر، محمد أحمد (محققان) (1372هـ / 1953م). إحكام الأحكام لابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية.

- Abu Haiyan, M. Y. (1983 D). *Al-Bahr Al-Muhit*. 2nd ed., Beirut: Dar Al-Fikr.
- Al-Akbari, A. H. (1418 H/ 1997 D). *Al-Tibian fi Irab Al-Quran*. (Research and Studies Library, Ed.), 1st ed, Dar Al-Fikr.
- Al-Ansary, H. T. (n.d.). *The Divan of Hassan bin Thabit*. In Abd Emhana (Ed.), Beirut: Dar Al-Kutub.
- Al-Asdi, K. Z. (2000 D). *Diwan Al-Kmit*. (M. Turaifi, Ed.), 1st ed, Beirut: Dar Sader.
- Al-Az'hari, M. A. (1964 D). *Tah'thib Al-Lughah*. (A. Haroon, Ed.), 1st ed., General Egyptian Foundation & Al-Dar Al- Misriyah.
- Al-Baidhawi, N. A. (1421H/ 2000D). *Revelation's illuminations and interpretation secrets called "Tafsir al-Baidhawi"*. In M. Subhi & M. Al-Atrash (Ed.), 1st Ed., Dar Al-Rashid & Al-Eiman Press.
- Al-Basri, A. & Al-Muthana, M. (1381 H). *Majaz Al-Quran*. (M. Fu'ad Sirkin, Ed.), Cairo: Al-Khanji Library.
- Al-Basry, A. & Al-Muthana, M. (1381H). *Metaphor in the Qur'an*. In M. F. Sirkeen (Ed.), Cairo: Al-Khanji Library.
- Al-Batliūsi, A. M. (1996 D). *Al-Eqtidhab fi Sharh Adab Al-kitab*. (M. Al-Saqa, Ed.), Cairo: Egyptian Dar-Alkotob.
- Al-Dani, A. & Said, U. (1404 H). *Al-Taysir fi Al-Qera'at Al-Sab*. (A. Yrtzil, Ed.), 2nd ed, Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.
- Al-Fairuz Abadi, M. Y. (1426 H). *Al-Qamus Al-muhit*. (Heritage verifying Al-Risalah Foundation Office, Ed.), 8th ed, Beirut: Al-Risalah Foundation for Printing, Publishing and Distribution.
- Al-Faraa, A. Y. (n.d.). *Ma'ani Al-Quran*. (A. Najati & M. Al-Najar, Ed.), Dar Al-Surur.
- Al-Fiqi, H. & Shakir, M. A. (1372 H/ 1953 D). *Ihkam Al-Ahkam li Bin Daqiq Al-Eid*. Al-Sunnah Al-Muhammadiyah Printing Press.
- Al-Halabi, A. Y. (1406 H/ 1986 D). *Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknun*. (A. Al-Kharat, Ed.), 1st ed, Damascus: Dar Al-Qalam.
- Al-Hanbali, A. A. (1419 H). *Al-Lubab fi Ulum Al-Kitab*. (A. Abdulmawjud, Ed.), 1st ed, Beirut: Dar al-Kutub Al-Elmiyah.
- Al-Harhi, A. R. (1989 D). *Dalalat Al-Syaq Man' haj Ma'mun li Tafsir Al-Quran*. n.p.
- Al-Huaini, A. Y. (1399 H). *Al-Burhan fi Usul Al-Fiqh*. (Al-Dib, Ed.), 1st ed, Qatar.
- Al-Huairith, T. S. (1428 H/ 2007 D). *Athar Delalat Al-Syaq Al-Qurani fi Tawjih Ma'na Al-Mutashabeh Al-Lafzhi fi Al-Qasas Al-Qurani, Applied study on the verses of Noah, Hud, Salih, and Shu'aib stories peace be upon them*. MA thesis.
- Al-Jurjani, A. A. (1412 H/ 1991 D). *Asrar Al-Balaghah*. (M. Shakir, Ed.), 1st ed, Cairo: Al-Madani Printing Press & Jeddah: Dar Al-Madani.
- Al-Kafawi, A. M. (1412 H/ 1992 D). *Al-Kuliyat Mu'jam fi Al-Mustalahat and Al-furuq Al-lughawiyah*. (A. Darwish & M. Al-Misri, Ed.), 1st ed, Al-Risalah Foundation.
- Al-Kalbi, M. A. (1415 H/ 1995 D). *Al-Tashil li Ulum Al-Tanzil*. (M. Hāshim, Eds.). Dar Al-Kutub Al-Elmiyah.
- Al-Khazraji, A. B. (2011 D). *Qarinat Al-Syaq and Atharha fi Al-Nas Al- Qurani*. *Journal of College of Basic Education*, No. 68.
- Al-Mutairi, A. J. (1425 H/ 2008 D). *Al-Syaq Al-Qurani and Atharhu fi Al-Tafsir; theoretical and practical study through Tafsir Bin Kathir*.
- Al-Nahas, A. M. (1985 D). *I'rab Al-Quran*. (Z. Zahid, Ed.), 2nd ed, Alam Al-Kutub & Al-Nahdhah Al-Arabiyyah Library.
- Al-Qaisi, M. A. (1404 H). *Al-Kashf an Wajuh Al-Qira'at Al-Sab*. (M. Ramadān, Eds.). 3rd ed. Beirut: ar-Risālah Foundation.
- Al-Qurtubi, S. (1964 D). *Al-Jam'e li Ahkam Al-Quran*. (A. Al-Barduni, Ed.), 2nd ed., Cairo: Dar Alam Al-Kutub.
- Al-Rāzi, M. A. (1981 D). *Mukhtar Al-Sihah*. Lebanon, Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.
- Al-Saadi, A. N. (1423 H/ 2002 D). *Taisir Al-Karim Al-Rahman fi Tafsir Al-Quran*. (A. Al-Luailhiq, Ed.). Al-Risalah Foundation.
- Al-Shatbi, I. M. (1425 H/ 2004 D). *Al-Muwafaqat fi Usul Al-Shari'ah*. (A. Darraz & M. Darraz, Ed.), Dar Al-Kutub Al-Elmiyah.
- Al-Shawkani, M. A. (1414 H). *Fath Al-Qadir*. 1st ed, Damascus, Beirut: Dar Bin Kathir & Dar Al-Kalim Al-Taib.
- Al-Siwasi, A. M. (1427 H/ 2006 D). *Uion Al-Tafasir li Al-Fudhala Al-Samasir*. (Baha' Al-Din, Ed.), 1st ed, Beirut: Dar Tama & Dar Sader.
- Al-Sultani, S. (1416 H/ 1996 D). *Irshad Al-Sari li Sharh Sahih Al-Bukhari*. (M. al-Khaldi, Ed.), 1st ed, Dar Al-Kutub Al-Elmiyah.
- Al-Suyuti, G. A. A. (1418 H/ 1998 D). *Ham'a Al-Hawame'a fi Sharh Jam'a Al-Jawame'a*. (A. Shams Al-Din, Ed.), 1st ed, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Elmiyah.
- Al-Tabari, M. J. (2001 D). *Jame'a Al-Baiān/ Tafsir Al-Tabari*. (A. Al-Turki, Ed.), 1st ed, Dar Hajr for Printing, Publishing, Distribution and Advertising.
- Al-Tusi, A.S. (1407 H/ 1987 D). *Mukhtasr Sharh Al-Rawdhah*. Al-Risalah Foundation.
- Al-Zajaj, A. I. I.S. (1986 D). *I'rab Al-Quran*. (I. Al-Abiārī, Ed.), 3rd ed, Beirut: Dar Al-Kitab Al-Lebnani.
- Al-Zamakhshari, A. M. O. (1418 H/ 1998 D). *Al-Kashaf an Haqaiq Ghawamidh Al-Tanzil and Uion Al-Aqawil fi Wajuh At-Ta'wil*. (A. Abdulmawjud & A. Muawad, Ed.), 1st ed, Al-Obaikun Library.
- Al-Zarkashi (1410 H). *Al-Burhan fi Ulum Al-Quran li Al-Zarkashi*. (Y. Al-Mirashli, J. Al-Zahahabi, & I. Al-Kurdi, Ed.), Dar Al-Marifah.

- Al-Zubaidi, M. M. (1306 H). *Taj Al-Arus Men Jawahir Al-Qamos*. 1st ed, Beirut: Al-Haiat Library.
- Bin Ashur, M. T. (1984 D). *Al-Tahrir and Al-Tanwir*. Tunisia: Al-Dar Al-Tunisiyah for Publishing.
- Bin Atiyah, A. G. (1433 H). *Al-Muharir Al-wajiz fi Tafsir Al-Kitab Al-Aziz* (A. Abdulshafi, Ed.), 1st ed, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Elmiyah.
- Bin Malik, M. A. (1410 H/ 1990 D). *Sharh Al-Tas'hil* (A. Al-Saiyyd & M. Al-Makhtun, Ed.), 1st ed, Hajr for Printing and Publishing.
- Bin Mujahid. (n.d.). *Kitab Al-Sab'ah fi Al-Qera'at*. (S. Dhaif, Ed.), 3rd ed, Dar Al- Ma'arif.
- Bin Qaim, M. A. (1411 H). *A'lam Al-Muqin an Rab Al-Alamin*. (M. Ibrahim, Ed.), 1st ed, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Elmiyah.
- Binn Manzhur, M. M. (1414 D). *Lisan Al-Arab*. 3rd ed., Beirut: Dar Sader.
- Fadil, M. (1426 H). *Al-Tadhmin Al-Nahawi fi Al-Quran Al-Karim*. Dar Al-Zaman.
- Hamudah, T. S. (n.d.). *Dirasat Al-Ma'na end Al-Usulien*. 1st ed, Dar Al-Jamil for Publishing and Distribution.
- Hassan, T. (1413 H/ 1993 D). *Qarinat Al-Syaq*. A paper presented at the Memorial Book for the Centennial of the Faculty of Dar Al-Ulum. Cairo: Abir Al-Kitab Printing Press.
- Ibn Hazm, A. A. (n.d.). *The perfect collection of the principles of rulings*. In A. M. Shaker (Ed.), Beirut: Dar Al-Afaaq Press.
- Ibn Hijr, A. A. (1379 D). *Fat-h al-Bari: Commentary on and explanation of Sahih Al-Bukhari*. In A. Bin Baz (Ed.), Beirut: Dar Al-Marifah Press.
- Ibn Jenni. (n.d.). *Al-Khasa'es* (A. an-Najār, Eds.). Dār al-Kutub al-Miṣrīyah.
- Ibn Taimiyah, A. A. (1416H/ 1995D). *Fatwas collection*. In A. Qasim (Ed.), Al- Madinah Al-Munawwarah: King Fahd Press for the Printing of the Holy Quran.
- Muhammad, S. A. (n.d.). *Aqsam Al-Syaq fi Al-dalalah*. Shabakat Al-Alukah.
- Shikh Zadah, M. (1999 D). *Hashiat Muhiṭ Al-Din Shikh Zādah ala Tafsir Al-Qadhi Al-Baidhawi*. 1st ed, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Elmiyah.
- Sibawih, O. U. (1983 D). *Al-Kitab*. (A. Haroon, Ed.), 3rd ed, Beirut: Dar Alam Al-Kutub.